

الدراسة التركيبية في ضوء علم اللغة الحديث

إعداد

إيمان طاهر علي حمودة

إشراف

د/عزة حسين حسين غراب

أستاذ مساعد علم اللغة

بكلية الآداب جامعة دمياط

مدخل :

يرى المنتبع للدراسات اللسانية المعاصرة أنها تتجه اتجاهين :

أحدهما : يعنى بدراسة النظام اللغوي وعلاقة عناصره بعضها ببعض دراسة شكلية معزولة عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي تستخدم اللغة فيه ، ويتميز هذا الاتجاه بعنايته بالشكل أكثر من عنايته بالمعنى ، بل يعدّ المعنى المقامي خارج نطاق اهتمامه ، وهو يُعنى بالتركيب أكثر من عنايته بالسياق الذي يستخدم فيه ، ويميل إلى معالجة الجمل المصنوعة أكثر من ميله إلى معالجة اللغة في تجلياتها الحية ، واللغة بذلك لا تدرس بوصفها خطابًا ، بل بوصفها نصًا مجردًا ، وقد تمثل هذا الاتجاه جليًا في المستوى التركيبي أو علم التركيب ، الذي يعنى بدراسة العلاقات الشكلية بين العلامات بعضها مع بعض

أما الاتجاه الثاني : فيعنى بدراسة الاستخدام اللغوي والضوابط التي تحكمه ، ودور المقام أو السياق غير اللغوي في التواصل الإنساني ، ويتميز هذا الاتجاه بعنايته بكل من المتكلم والسامع والعلاقة بينهما وما يرافق الكلام من حركات وتعبيرات ، ومن يشاركون في الاتصال اللغوي ، وبيئة الحدث المكانية والزمانية كما يهتم بقدرة السامع على الكشف عن مقاصد المتكلم واستجابته لها ، وما يستلزمه التواصل من معانٍ مقامية لا تستطيع الدراسة الشكلية الكشف عنها أو تحليلها ويتمثل هذا الاتجاه في المستوى الدلالي أو علم الدلالة بنظرياته المتعددة .

وعلى الرغم مما يبدو من اختلاف مجال البحث في كلا الاتجاهين ، وما يستتبعه ذلك من اختلاف مناهج البحث وإجراءات التحليل ؛ فإن الاتجاهين في مدى النظر متكاملان في دراسة الظاهرة اللغوية إذ ليس من الممكن دراسة الاستخدام اللغوي دون معرفة بالنظام ، وليس من الممكن أن تظل دراسة النظام اللغوي معلقة في فراغ .

من أجل ذلك بدأت الجهود البحثية تتجه إلى التوفيق بينهما ، وذلك بإحدى طريقتين : الأولى : توسيع النظرية الشكلية لتشمل الجوانب الاتصالية والمقامية والثانية : إعادة النظر في النموذج النحوي نفسه لكي لا ينطلق من النظام ، بل من الاستخدام .^(١)

* الدراسة التركيبية :

تهدف الدراسة التركيبية للغة إلى عدة غايات منها : معرفة أسرار التركيب اللغوي ، والتمييز بين التراكم اللغوية بأنماطها المختلفة ، وتحليل تلك الأنماط تحليلًا لغويًا يكشف عن كيفية تأليف كلماتها وموقف كل كلمة فيها من الأخرى من حيث الموقع ، وعلاقة كل منها بالأخرى من حيث الوظيفة والوقوف على الكيفيات التي تفرق بين الأساليب ، واكتشاف أسرارها ، وذلك بدراسة العلاقات بين الكلمات داخل الجملة ، والوقوف على الوسائل التي تحقق الربط و الترابط بين أجزاء الكلام وانعكاس ذلك على المعنى ، وأثره في جعل السياق اللغوي مترابطاً^(٢) ، يقول الجرجاني : " واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعَلَّق بعضها ببعض ، ويُبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك ... وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها ، ما معناه وما محصوله ؟ " ^(٣)

" إن مستوى التراكم يبحث في العلاقات القائمة بين المورفيمات داخل الجملة بغية لحظها وتحديدها فهو مولد القواعد التوليدية التحويلية ... إنه يولد مجموعة غير متناهية من البنى التركيبية تحتوي على تمثيل دلالي يُستمد من المكون الدلالي وعلى تمثيل صوتي فونولوجي يُستمد من المكون الفونولوجي فالمكون التركيبي هو عبارة عن جسر يربط المعنى والصوت " ^(٤)

ويشكل التركيب أبرز الظواهر اللغوية التي يعتمدها الإنسان في عملية التواصل اللساني ؛ فأهم ما يقوم به مستعمل اللغة - أية لغة - أنه يؤلف بين وحدات لغوية صغرى بهدف بناء مكونات لغوية أكبر فمركبات فتراكم أو جمل .^(٥)

" وإذا كان اتجاه البحث في النظام الافتراضي إلى التحليل ، فإن الاتجاه في دراسة الاستعمال إلى التركيب ، وإذا كانت الغاية من التحليل هي الوصف ، فإن الغاية من التركيب هو الاتصال ، والاتصال لا يتم بواسطة وصف الوحدات الصغرى صوتية و صرفية ، ولا بعرض العلاقات النحوية ، وإنما يتم باستعمال اللغة في موقف أدائي حقيقي ، أي بإنشاء نص ما ... " (vi)

وقد حفلت كتب النحاة والبلاغيين والمفسرين بهذا المصطلح - مصطلح التركيب - وكان وروده لديهم مرادفًا لمصطلحات النحو والجملة والتأليف والنظم والترتيب والرصف والترصيف والاقتضاء والبناء والضم والتضام... (vii) وكان أول من استخدمه من العرب بلفظه هو ابن خلدون في المقدمة ، كما عُرِفَتْ دراسته قديمًا عند الجرجاني بنظرية النظم، وكذلك عرف السكاكي استعمال النحو التركيبي. (viii)

واهتم القدماء بالحديث عن صور تركيب الكلام وتأليفه في العربية ، فقرروا أن أقل انثلافة من اسمين أو من فعل واسم ، وأن تركيب الكلام العربي لا يخرج عن ست صور ؛ لأنه إما أن يتألف من اسمين ، أو من فعل واسم ، أو من جملتين ، أو من فعل واسمين ، أو من فعل وثلاثة أسماء ، أو من فعل وأربعة أسماء . (ix)

وحديثًا شغل التركيب حيزًا مهمًا في مجال الدراسات اللغوية ، بل يكاد يكون هو اللبنة الأساسية في بناء كثير من الاتجاهات اللغوية الحديثة والمعاصرة التي تميز بها القرن العشرون ؛ حيث نالت دراسة المستوى التركيبي عناية فائقة في الدراسات اللسانية الحديثة ، وركزت عليه معظم النظريات اللغوية وأولته اهتمامًا خاصًا بدءًا من دي سوسير صاحب المدرسة الوصفية ورائد علم اللغة الحديث ، مرورًا بالمدرسة البنوية والوظيفية والتوزيعية ، وانتهاءً بنشومسكي صاحب المدرسة التوليدية التحويلية ومؤلف كتاب التراكيب النحوية ... (x)

" تُعد دراسة التركيب اللغوي واحدة من أهم مستويات الدرس اللغوي الحديث فالتركيب النحوي يهتم بدراسة كيفية تعاقب العناصر المكونة لجملة ما ، كما أنه يهتم

بدراسة التراكيب المختلفة للجملة ، وتمييز تلك التراكيب الواحد عن الآخر ، والكشف عن خصائص كل تركيب منها .

ويقوم الباحث في المستوى التركيبي بالتركيز على **الجملة** وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير وحذف وزيادة وغير ذلك ، ويعتمد التركيب بشكل رئيس على النحو الذي يمكن الباحث من فهم الجمل وتحليلها تحليلًا لغويًا يكشف عن خصائصها وأجزائها المختلفة ، ويكشف عن العناصر التي تركيبها ، وترابط هذه العناصر بعضها ببعض .

والتركيب هو المسئول عن ربط عناصر الجملة الواحدة في بنية واحدة بحيث لا تنفصم عراها ، ولا يحدث أي خلل لبناء أي جملة من الجمل مما يمنح الجملة صفة الارتباط على المستويين النحوي وبالتالي الدلالي ، والتركيب طبقًا للنظرة السابقة يعتمد بشكل رئيس على **الجملة** والتي تُعرف بأنها ما يحسن السكوت عليها وتجب بها فائدة للمخاطب " (xi)

فالجملة - إذن - هي المدار الذي تدور حوله الدراسة التركيبية ؛ باعتبارها الوحدة الرئيسية ضمن إطار لغوي أكبر، ولكي يفهم هذا البناء التركيبي لابد من " تحليل الجملة تحليلًا لغويًا يكشف عن أجزائها ويوضح عناصر تركيبها وترابط هذه العناصر بعضها مع البعض الآخر ؛ بحيث تؤدي معنى مفيدًا ويبين علائق (xii) هذا البناء ووسائل الربط بينها ، والعلامات اللغوية الخاصة بكل وسيلة من هذه الوسائل ... ثم تعيين النموذج التركيبي الذي ينتمي إليه كل نوع من أنواع الجمل " (xiii)

ولما كانت الجملة هي محور الدرس النحوي خاصة والدرس اللغوي عامة وكانت هي المرادف الأول لمصطلح التركيب عند أغلب النحاة ... لما كان ذلك فقد " اعتمدت دراسات التراكيب اللغوية جميعها على وجه التقريب منذ نشأتها في العصور السحيقة على مفهوم الجملة دون غيره ... " (xiv)

وبالبحث في مفهوم الجملة نجد أنها استخدمت قديمًا في كتب اللغويين على أنها مصطلح مرادف لمصطلح الكلام ، ويُراد بها القول المفيد فائدة يحسن السكوت عليها يقول

ابن جني : " الكلام : كل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل " (xv) ، وأكد في موضع آخر أن الكلام " عبارة عن الألفاظ القائمة برعوسها المستغنية عن غيرها ، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها " (xvi) ، وجاء في المفصل : " الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك : زيد أخوك ... أو في فعل واسم نحو قولك : ضرب زيد ... وتسمى الجملة " (xvii)

وتتألف الجملة العربية من عدة عناصر تجمع بين الشكل والمعنى أو بين التركيب والدلالة ، أبرزها : الكلمة المفردة (بدلالاتها المعجمية) ، والصيغة الصرفية (وكل صيغة في الغالب لها دلالة تختلف عن أختها قليلاً أو كثيراً) والتأليف بنوعيه الجزئي (نحو رغب في ورغب عن ورغب إلى) والتام (كالتقديم والتأخير ، والذكر ، والحذف ، والتوكيد ، وعدمه ، وما إلى ذلك) ، والنغمة الصوتية (وهي ذات دلالة على معنى ، فالجملة الواحدة قد يختلف معناها باختلاف النغمة) ، والتطور التاريخي للدلالة (فدلالات التعبير الواحد قد تتغير والمعاني قد تتحول وربما كان من الصعب معرفة الأصل للدلالة) ، والإعراب (وهو من أبرز الظواهر في العربية ، ومن أهم عناصر الجملة فيها) . (xviii) ورغم قيام الجملة على مبدأ التركيب باعتبارها الوحدة الكلامية الصغرى ، فإن دراسة النحاة للجملة قديماً كانت دراسة " تحليلية لا تركيبية أي أنها كانت تعنى بمكونات التركيب أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه " (xix) " فلم يعرضوا للجملة - كوحدة واحدة مركبة - إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر ، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول والأبواب ، ولم يسيروا إليها إلا حين يضطرون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر الجملة ، والنعت الجملة ، والحال الجملة ، وموضوع الشرط الذي ينبني على جملتين : جملة الشرط وجملة الجواب ، وغيرها من موضوعات متفرقة هنا وهناك " (xx)

" وبذلك لم تُدرّس الجملة العربية في صورتها المركبة وإنما دُرست مؤلفاتها في أبوابها المفردة ، واتخذ النحاة منهجاً تحليلياً اعتمدوا فيه على تجزئة الجملة إلى عناصرها ، وفصل بعضها عن بعض ، ووضعها في أبواب متفرقة مما جعل الدراسة لا تتجه إلى التركيب أو الجملة في صورتها المركبة بل اتجهت إلى عناصرها المكونة في صورتها المنحلة " (xxi)

وفي العصر الحاضر غلب استخدام مصطلح الجملة والنظر إليها بوصفها الخلية الحية لجسم اللغة عندما تبرز إلى حيز الوجود ، فهي وحدة الكلام الصغرى أو هي الحد الأدنى من اللفظ المفيد (xxii) ، و" هي أكبر وحدة قابلة للتحليل في المادة اللغوية " (xxiii) ، " أو هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع " (xxiv)

ويلاحظ أن التعريفات المتعددة للجملة - قديماً وحديثاً - قد أجمعت على ضرورة توافر شرطين أساسيين فيما يصح تسميته بالجملة ، أحدهما : التركيب وما يعنيه من استقلال الكلام بنفسه ، والآخر : الإفادة وما توجهه من حسن السكوت عليها .

غير أن الكلام لا يكون مفيداً إذا كان مُركباً بعضه مع البعض الآخر دون ترابط إذ يدخل في صميم مفهوم الجملة أن تكون عناصرها مترابطة ترابطاً محكماً ، ولذلك يفضل بعض القدماء مصطلح التأليف على مصطلح التركيب ، لأن في التأليف ألفة و تناسباً بين العناصر ... و قد أوجد النظام اللغوي عدداً من وسائل الترابط في الجملة بعضها وسائل لفظية محسوسة (كالإعراب و الرتبة) ، و بعضها وسائل معنوية تعتمد على الفهم والإدراك الخفي للعلاقات (كالإسناد و التبعية) ، وكلاهما يهدف إلى وضوح العلاقة في الجملة و عدم اللبس في أداء المقصود منها ، و كذلك عدم الخلط بين عناصر تركيبها ... وتتبع هذه الوسائل يقتضي تتبع أنماط أبنية الجمل و الوقوف على أسرار تماسكها ،

ذلك التماسك الذي يجعل من عدة كلمات وحدة كلامية ذات معنى مفيد يحسن السكوت عليه . (xxv)

وعليه " تخضع كل لغة لنظام معين في ترتيب كلماتها ، ويلتزم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات ، فإذا اختلف هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه وهو الإفهام ، ولا تمثل مفردات اللغة إلا ناحية جامدة هامة من تلك اللغة ، فإذا نُظمت ورُتبت ذلك الترتيب المعين ، سرت فيها الحياة وعبرت عن مكنون الفكر وما يدور في الأذهان " (xxvi)

وتقوم بنية الجملة في العربية على مكونين ، هما الدعامة الأصلية فيها ، وقد سماهما سيوييه المسند والمسند إليه ، وعرفهما بأنهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدءاً ، وأوضح أن الإسناد يكون بين المبتدأ والخبر (مسند إليه + مسند) ، ويكون كذلك بين الفعل والفاعل (مسند + مسند إليه) (xxvii) ، ومن هذين العنصرين (المسند والمسند إليه) تتعدّد الجملة في العربية ، فالنظام النحوي يقول إن أقل قدر من الكلام المفيد يتم بعنصري الإسناد ، وما سواهما فُضلة أو زيادة قد تكون ضرورية وقد يُستغنى عنها ولكنها لا تبني جملة في الأساس من حيث هي وقد صُنفت الجملة العربية بناءً على فكرة الإسناد إلى نوعين رئيسيين : الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، وهذا التصنيف يتم على أساس وضع المسند في الجملة ونوع الكلمة التي تقوم به ، فإذا تأخر المسند عن المسند إليه فالجملة لا بد أن تكون اسمية أيًا كان نوع المسند ، وإذا تقدم المسند وكان فعلاً فالجملة فعلية ...

وأيًا ما كان الأمر فقد كان النحاة يهدفون بصنيعهم إلى تحليل بناء التركيب اللغوي ومعرفة نظامه ، لأن نظام التركيب من أهم ما يميز خصائص لغة من أخرى (xxviii)

* الدلالة التركيبية :

يكاد يكون الوصول إلى المعنى الحقيقي للكلمة مستحيلًا دون معرفة معدل الاستعمالات اللغوية لها ومعدل الاستعمالات اللغوية يعني حصر التراكيب التي ترد فيها

الكلمة ، ولذلك تبقى الحاجة إلى البحث في الدلالة التركيبية أو المعنى النحوي الدلالي مطلبًا قائمًا مُلحًا ، ولعل صعوبة البحث في مجال الدلالة التركيبية - وهو ما يسمى أيضًا بالمعاني النحوية - يرجع إلى الصعوبات الكامنة في تحديد الدلالة التركيبية للجملة ، فإن الجملة قد تصاغ بصيغة معينة وتحتل عدة معانٍ مختلفة ، بعضها بطريق التضمن ، وبعضها بطريق الالتزام ، وبعضها بطريق الدلالة المباشرة ، وبعضها بطريق الإيحاء أو الرمز إلى آخره ... (xxix)

كما أن " طبيعة التركيب تعطي عطاءً دلاليًا متجددًا من خلال التكوينات المتنوعة للعلاقات القائمة بين المفردات ، وبعد ذلك فإن الدلالات الناتجة تقوم على جملة علاقات تستمد قوامها من الموقف الإيصالي " (xxx)

" فالمزية لا تعود إلى اللفظ كدلالة مفردة إذا لم تتركب هذه الدلالة مع دلالات أخرى في سياق معين للتعبير عن معنى معين " (xxxi) ، لذا فإنه " من الصعب أن يُدرَس التركيب بعيدًا عن دلالاته ، إذ يفرض السياق وجوده على تلك الدراسات ؛ لأن التركيب لا ينعزل عن السياق بنوعيه : اللغوي الذي يعتمد على النص ، وغير اللغوي الذي يعتمد على ما حول النص من ظروف خارجه تفرض نفسها عليه " (xxxii)

" ومن ثم ينبغي الربط بين المفردة والوظيفة النحوية في إطار السياق ، وهذا الربط (التفاعل) بين الموقع الذي يشغله عنصر معين وبين الوظيفة التركيبية والدلالية أمر ضروري ؛ فالعلاقة بين العنصر والموقع والوظيفة منتجة ما دام صاحب اللغة قادرًا على إحداث توازن بينهما بصورة تلقائية مألوفة بحيث يكون الخروج على النظام اللغوي انحرافًا في العلاقة بين المفردة والوظيفة النحوية وتفاعل المفردات مع الوظائف النحوية بهذا المفهوم إجراء من إجراءات دراسة النص " (xxxiii)

ويمثل المستوى التركيبي المؤثر الأهم في خلق الإطار الدلالي في مستواه الخارجي الشكلي أو في مستواه النفسي العميق ، وذلك مع وجود عناصر أخرى لها دورها كالنواحي الصوتية والدلالية ، وكلها تولد في النهاية الشعور اللغوي الذي عن طريقه يتاح للغة أن

تتقبل ظواهر تعبيرية متعددة ... وقد يكون للتركيب أثره الدلالي بحضور بعض عناصره أو غيابها ، وربما يكون غيابها أكثر إفراراً للدلالة من حضورها .^(xxxiv)

وعلى الجانب الآخر فإن النحو العربي نحو دلالي ، إذ إن الدلالة تحكم القاعدة النحوية وتوجهها وتؤثر في تعييدها ، فالعلاقة وطيدة بين المعنى النحوي والمعنى الدلالي ، مع اختصاص الأول بالتركيب النحوي وما ينبني عليه من القواعد النحوية واختصاص الثاني بالدلالة الوظيفية للألفاظ داخل السياق والمعنى المراد من الكلام أو الجملة أو النص^(xxxv) ، والتفاعل بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية قائم فكما يمد العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعد على تمييزه وتحديده يمد العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه ، فبين الجانبين أخذ وعطاء وتبادل تأثيري مستمر ، ولا يمكن بحال نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية من حيث الذكر والحذف ، والتقديم والتأخير ، والتعريف والتتكير والفصل والوصل ، والخبر والإنشاء ، والتوكيد والقصر ... وغير ذلك .^(xxxvi)

" لقد اهتمت الدراسات العربية القديمة بالمظاهر المختلفة للبنية ، وأشارت إلى أهمية التركيب النحوي والدلالي في تحديد المعنى ، كما أشارت إلى النظم والعلاقات السياقية وما ينتج عنهما من آثار دلالية وجمالية ... وهذا يعني أن تركيب الألفاظ يخضع لقوانين معيارية تتماشى مع التركيب الدلالي ، ومن هذا المنطلق لا يمكن أن نركب كلاماً إلا إذا كنا نملك نظاماً لغوياً معيناً ، فالألفاظ لا تدخل في إطار الدلالة إلا حين ينتظمها تركيب معين يقتضي وضع كلمة قبل كلمة وأخرى بعدها في سياق يوضح مرادنا ويسهل علينا الاتصال بالآخرين من بني قومنا أو من يعرف لغتنا ونظامها التركيبي والدلالي " ^(xxxvii)

هذا وقد " نما أساس البحث النحوي من خلال اللفظ المفرد وكيفية وقوعه في التركيب وما يجري عليه من تغير في آخره ، وما يتبع ذلك من إفرار دلالي يتصل أساساً بالمعنى النحوي ، و انطلاقاً من دائرة المعنى النحوي المحدود ، حاول بعض الدارسين أن يفيدوا

من الإمكانيات التركيبية في اللغة برصد الخواص الشكلية التي تصيب الجملة ووصفها بدقة ، ثم الخروج من ذلك بما يصيب الدلالة من تغير بتعميمها أو تخصيصها ، بوضوحها أو تعقيدها إلى آخر هذه المسائل التي حظيت باهتمام الدارسين القدامى ... ولا شك أن الاهتمام بالناحية التركيبية في الصياغة يرجع أصلاً إلى المعنى النحوي الذي يمثل أحد الأقسام الوظيفية للمعنى اللغوي العام و لا شك أيضاً أن مستويات الدراسة اللغوية تتعاون فيما بينها على إفراز المعنى الذي عن طريقه تتم عملية التواصل في مستواها العادي المؤلف " (xxxviii)

تلك **الدلالة التركيبية** التي تُستمد من طريقة تركيب الجملة وترابط كلماتها داخل سياقها اللغوي هي دلالة لها دور واضح وفعالية كبيرة في إيصال معانٍ للمتلقي لا تصل إليه عن طريق الدلالة المعجمية للمفردات المكونة لذات الجملة ولا حتى عن طريق إدراك الدلالات النحوية المتعددة كدلالة الفاعلية والمفعولية والظرفية والحالية وغيرها ، فإذا كان المستوى المعجمي لا يرى فرقاً في المعنى بين جملتي : زيد في الدار ، وفي الدار زيد ، فإن المستوى التركيبي - على العكس منه - لا يسوي بينهما ؛ وإنما يخص كل تركيب بدلالة تجعله متميزاً عن غيره ، وإذا كانت الدلالة النحوية تُستمد من علاقة الفعل بالفاعل والمفعول مثلاً فإن هناك دلالات أخرى تركيبية تُستمد من طريقة تركيب الجملة ونظم الكلمات داخلها ، فهناك على سبيل المثال : دلالة الحصر والقصر التي تُستمد عن طريق التقديم والتأخير ودلالة الدوام والاستمرار التي يفيدها التركيب الاسمي ، ودلالة الحدوث والتجدد المستمدة من المركب الفعلي إلى غير ذلك من دلالات تركيبية .

" من هنا كان اهتمام الدراسات اللغوية الحديثة بدراسة التراكيب اللغوية ، لا من ناحية علاقاتها التركيبية فقط ، ولكن من ناحية إشعاعاتها وإيحاءاتها وعلاقة ذلك بما تعطيه من معنى " (xxxix) ، " واهتمام العرب بالتركيب النحوي وجوانبه الدلالية يدل على إدراكهم العميق لأسرار نظام اللغة واختلاف تركيب البنية " (xi)

ولأهمية الدلالة التركيبية خصص الجرجاني لها عدة مواضع من كتابه دلائل الإعجاز ؛ يبرز فيها أهمية العلاقات النحوية وأهمية موقع الكلمة داخل الجملة ، فأكد أن الكلمة لا توصف بجمال أو بقبح من حيث هي كلمة مفردة ، وإنما تكتسب قيمتها من خلال تجاورها مع غيرها ونظمها في النص ، ومن خلال ما تؤديه من وظيفة داخل السياق أو التركيب اللغوي ، وبحسب درجة مناسبتها للمقام أو السياق الخارجي (غير اللغوي - سياق الحال) ، من ذلك قوله : " ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض ... " (xii)

" وبهذا الإدراك للمستوى التركيبي يتجاوز الجرجاني حدود اللفظة المفردة ، بل يكاد لا يعطيها من الأهمية إلا بمقدار دورها في خلق النظم ، ذلك أن اللفظة لا تتميز بحسن ذاتي ، وإنما يتحقق لها ذلك من خلال التركيب ، ومن هنا يرفض الجرجاني أن يكون النظم نظم الألفاظ ؛ لأنه ليس للفظ من حيث هو لفظ مزية ، وإنما تكون المزية حين تأتي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلمات ... وطبيعة التركيب تقتضي وضع الكلام على النحو الذي تتعلق فيه اللفظة بغيرها تعلقاً نحوياً ، فالمقدرة الفنية للمبدع تتمثل في النظر إلى الوجوه التي تتصل بما يطراً على الجملة من تغير ، لأن هذا التغير يتبعه بالضرورة تغير في الدلالة ، فهناك فروق دقيقة بين قولنا : زيد منطلق ، و زيد ينطلق ، و ينطلق زيد ، و زيد المنطلق والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق ... " (xiii)

* تصنيف التراكيب العربية :

مر تصنيف الجملة العربية في الدرس النحوي بمراحل عديدة : (xiii)
فقديمًا كانت فكرتا الإسناد وأقسام الكلام هما الأساس الذي بنى عليه النحاة تقسيمهم للجملة العربية فاجتمعت آراؤهم على أن الجملة اسمية و فعلية ، وما زاده بعضهم من الشرطية أو الظرفية رده بعضهم الآخر إلى الاسمية والفعلية .

في أول الأمر لم يُفَرَّق النحاة بين نوعي الجملة الاسمي والفعلي تفريقاً حاداً ، ولم يضعوا لكل قسم مصطلحاً خاصاً به ؛ بل نظروا إليها على أنها عملية إسنادية تنبني على علاقة الإسناد القائمة بين اسم واسم ، أو فعل واسم .

وذهب أغلبهم إلى القول بالقسمة الثنائية للجملة العربية (اسمية وفعلية) ، وقال بعضهم بالقسمة الثلاثية (اسمية وفعلية وشرطية) ، بينما أضاف آخرون قسماً رابعاً (ظرفية) ، ولم تكن هذه الأقسام معروفة بمصطلحاتها المختصرة ، إلى أن جاء الزمخشري في مفصله فاستعمل مصطلحات : الجملة الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية .

واستمر تصنيف الجمل في العربية بناءً على فكرة الإسناد إلى نوعين رئيسين : اسمية وفعلية . بعد أن أمكن رد النماذج الأخرى إليهما ، فزُدت الشرطية إلى الفعلية وزُدت الظرفية إلى الاسمية ووضعت الأحكام لكل منهما في أبواب متفرقة وفقاً للمظاهر الإعرابية رغم اختلاف المعاني التركيبية للمادة المجموعة ضمن الباب الواحد ، وفي ثنايا هذه الأبواب أشار القدماء إلى تقسيمات أخرى للجملة منها ما يتعلق بالوصف (جملة صغرى و جملة كبرى) ومنها ما يتعلق بالحكم الإعرابي (جملة لها محل من الإعراب و أخرى لا محل لها) . (xiv)

ورغم اهتمام القدماء بتصنيف الجملة العربية ، فإن تقسيمهم لها ورد عند كثير منهم أثناء حديثه عن أنواع خبر المبتدأ أو الحال ، ولم يخص أحد منهم تقسيم الجملة بعنوان مستقل إلا ابن هشام . (xiv)

أما المحدثون فقد خص معظمهم تقسيم الجملة بمساحة خاصة لذلك ، و منهم من ساير القدماء في تقسيماتهم ، ومنهم من نقدهم و وصف تقسيمهم بالشكلي الذي يغفل جانب المعنى في دراسة الجملة ولا يضعه في الاعتبار (xvi) ، ومنهم من وضع أسساً للتقسيم ثم صنف التراكيب العربية في ضوء هذه الأسس فوضعوا عدة ضوابط ومعايير لتصنيفها كالبساطة والتجريد والترتيب وغيرها ، ومن أبرز ما جاء عن المحدثين في تصنيفهم للجملة العربية :

تقسيم الدكتور تمام حسان لها من حيث المبنى إلى : اسمية وفعلية ووصفية (xlvii) ،
ومن حيث المعنى إلى : خبرية (مثبتة ومنفية ومؤكدة) ، وإنشائية (طلبية وشرطية
وإفصاحية) . (xlviii)

بينما قسمها الدكتور إبراهيم أنيس باعتبار وضع المسند والمسند إليه في الجملة إلى
قسمين كبيرين إحداها فعلية : تشتمل على فعل يقوم فيها بعمل المسند والأخرى اسمية :
لا تشتمل على فعل ويغلب أن يكون فيها المسند إليه اسمًا والمسند وصفًا مشتقًا ، وعالج
تحت هذين القسمين أحوال الجملة من حيث الإثبات والنفي والتعريف والتكثير إلى غير
ذلك . (xlix)

ويمثل ذلك قال برجستراسر " فالجملة إما اسمية أو فعلية " (l) ، وعنده أن " أكثر الكلام
جمل ، والجملة مركبة من مسند ومسند إليه ، فإن كان كلاهما اسمًا أو بمنزلة الاسم
فالجملة اسمية ، وإن كان المسند فعلًا أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية " (li)

أما الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف فقد صنف الجمل العربية باعتبار الإسناد إلى
جملة تامة أو مكتملة الإسناد (اسمية وفعلية ووصفية) ، وجملة موجزة أو أحادية الإسناد
(اسمية وفعلية وجوابية) وجملة غير إسنادية أو إفصاحية (كالتعجب والمدح والذم
والنداء والقسم والتحذير والإغراء) (lii)

ومن ناحية استقامة المعنى وعدمها قسمها الدكتور ميشال زكريا إلى جمل أصولية أي
صحيحة توافق أصول اللغة شكلاً ومضمونًا ، وجمل غير أصولية مقبولة شكلاً غير أن
معناها لا يستقيم بسبب انحرافها عن المبادئ أو القواعد التي تضمن التوافق اللغوي
لعناصر اللغة في مستوياتها الصوتية والتركيبية والدلالية . (liii)

وأخيرًا قسم الدكتور شوقي ضيف الجمل إلى جمل أساسية وجمل فرعية ، أو إلى
جمل مستقلة (كالمستأنفة والحوارية والمعتزضة والمفسرة ...) وجمل خاضعة غير
مستقلة (كجملة الخبر وجملة الحال وجملة الصلة وجملة جواب الشرط) (liiii)

وتعد كل هذه التقسيمات وغيرها تصنيفات مقبولة للجملة العربية إذ تنطبق عليها وتتماشى مع طبيعتها ، وليس هناك أي تعارض بينها ، وإنما يرجع ما بينها من الاختلاف الظاهر إلى اختلاف المعيار الذي صنفت على أساسه ، وقد قام الدكتور محمود نحلة برصد مجموعة الضوابط والمعايير المختلفة التي على أساسها قام العلماء بتصنيف التراكيب أو الجمل العربية إلى أقسام عديدة وحصرها فيما يلي : (٧)

أولاً : باعتبار البساطة والتركيب ، هناك :

١- الجملة البسيطة (وهي نوعان : بسيطة مجردة أو أساسية لا يُضاف إلى ركني الإسناد فيها عنصر لغوي آخر ، وبسيطة موسعة يُضاف إلى ركنيها الأساسيين عنصر أو أكثر يؤثر في مضمونها أو يوسع أحد عناصرها)

٢- الجملة المركبة (وهي أيضاً في تركيبها نوعان : أحدهما : جملة مركبة تركيب أفراد بين جملتين اثنتين إحداهما مرتبطة بالأخرى أو متفرعة منها ، والأخرى : جملة مركبة تركيب تعدد بين أكثر من جملتين عن طريق الربط أو التفرع أو هما معاً) .

ثانياً : باعتبار التمام و النقص ، هناك :

١- الجملة التامة : وهي التي يُذكر فيها ركني الإسناد معاً .
٢- الجملة الناقصة : وهي التي يُحذف فيها أحد ركني الإسناد مع وجود قرينة تدل عليه .

وكلا الجملتين قد تكون كل منهما بسيطة أو مركبة ، كما قد تكون كل من الجملتين البسيطة والمركبة كذلك تامة أو ناقصة .

ثالثاً : باعتبار الاستقلال و عدمه ، هناك :

١- الجملة الأصلية : وهي التي تستقل بذاتها وتستغني عن غيرها .
٢- الجملة الفرعية : وهي التي لا تقوم بنفسها ؛ بل تعتمد على غيرها .

رابعاً : باعتبار التركيب الداخلي للجملة ، هناك :

- ١- الجملة الاسمية : وهي التي لا يكون المسند فيها فعلاً ولا جملة .
- ٢- الجملة الفعلية : وهي التي يكون المسند فيها فعلاً لا جملة .
- ٣- الجملة الوصفية : وهي التي يكون المسند فيها وصفاً عاملاً .
- ٤- الجملة الجمالية : وهي التي يكون المسند فيها جملة اسمية أو فعلية .

خامساً : باعتبار مراعاة الترتيب ، هناك :

- ١- الجملة ذات الترتيب الاعتيادي : وهي التي يتقدم المسند فيها الجملة الفعلية والوصفية ، ويتقدم المسند إليه فيها الجملة الاسمية والجمالية .
- ٢- الجملة المخالفة للترتيب الاعتيادي : وهي الجملة التي تخرج فيها بعض عناصرها عن موقعها المعتاد بواسطة التقديم والتأخير .

سادساً : باعتبار الدلالة العامة للجملة ، هناك :

- ١- الجملة الخبرية : وتشمل الجملة المثبتة ، والجملة المنفية ، والجملة المؤكدة .
- ٢- الجملة الإنشائية : وتشمل الجملة الطلبية (من أمر ونهي واستفهام ...) والجملة الانفعالية أو الإفصاحية (من تمن وترج وتعجب ...) ، والجملة الشرطية.

سابعاً : باعتبار نوع العلاقة بين الحدث و المحدث في الجملة الفعلية ، هناك :

- ١- الجملة ذات الفعل المبني للمعلوم .
- ٢- الجملة ذات الفعل المبني للمجهول .

ثامناً : باعتبار الأساس و ما تحول عنه ، هناك :

- ١- الجملة النواة أو الأساسية : وهي الجملة ذات البنية العميقة ، ويُشترط فيها أن تكون بسيطة ، تامة ، خبرية ، مبنية للمعلوم ، مثبتة .

٢- الجملة المحولة : وهي التي لا يتحقق فيها شرط أو أكثر من الشروط السابقة كأن تكون مركبة ، أو ناقصة ، أو إنشائية ، أو فعلها مبنياً للمجهول ، أو منفية .

هذه هي الاعتبارات المختلفة لتصنيف الجملة ، وعلى الدارس لها أن يختار المعيار الذي يصنف به الجمل بما يدخل تحته ليكون أساساً للتقسيم العام ، ثم يأتي تقسيم آخر بمعيار آخر يتناسب مع المعيار السابق ، فإذا اختار معيار البساطة والتركيب مثلاً فإنه يجب أن يقسم الجملة إلى بسيطة ومركبة أولاً ، ثم يجوز له أن يتخذ معيار التمام والنقص ، ثم معيار الترتيب ... وهكذا ، ولكن لا يجوز له بحال من الأحوال أن يخلط مفردات المعايير كأن يصنف الجمل مثلاً إلى بسيطة وتامة ! أو إلى اسمية وطلبية ! أو إلى مثبتة وانفعالية ! ففي هذا إخلال واضح بمعايير التصنيف (vi)

المصادر والمراجع

- ١ - إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠١٠م.
- ٢ - برجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية (ترجمة رمضان عبد التواب) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط ٤ ، ٢٠٠٣ م .
- ٣ - تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، المغرب ، ١٩٩٤ م .
- ٤- التهانوي (محمد علي) : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (تحقيق رفيق العجم وعلي دحروج) مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦م ، (جزءان) .
- ٥- الجرجاني (علي بن محمد الحسيني) : دلائل الإعجاز ، (تحقيق محمد وفايز الداية) ، دار الفكر دمشق ، ط ١ ، ٢٠٠٧ م
- ٦- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني) : الخصائص ، (تحقيق محمد علي النجار) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ط ١ ، ٢٠١١م ، (ثلاثة أجزاء) .
- ٧ - خالد إسماعيل حسان : المعنى النحوي والمعنى الدلالي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م
- ٨ - رانيا فوزي عيسى : في التراكيب العربية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٦م
- ٩ - روبرت دي بوجراند : النص والخطاب و الإجراءات (ترجمة : تمام حسان) ، عالم الكتب ، القاهرة ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- ١٠ - الزمخشري (جار الله محمود بن عمر) : المفصل في علم العربية ، المكتبة العصرية ، بيروت ط ١ ، ٢٠٠٦ م
- ١١- سعد مصلوح : الأسلوب (دراسة لغوية إحصائية) دار البحوث العلمية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٠م

- ١٢ - سيبويه : الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٨ م .
- ١٣ - شوقي ضيف : تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده ، دار المعارف ، القاهرة ط ٢ د.ت .
- ١٤ - عزة حسين غراب : التعبيرات الاصطلاحية في القرآن الكريم (دراسة في التراكيب والدلالة) مكتبة ناسي ، دمياط ، ٢٠٠٥ م .
- ١٥ - فاضل السامرائي : معاني النحو ، دار الفكر ، عمان ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م ، (جزءان)
- ١٦ - فخر الدين قباوة و كمال قادري : التركيب النحوي بين القدماء و المحدثين ، مجلة بحوث جامعة حلب ، ع ١٣ ، ١٩٨٨ م .
- ١٧ - فكري النجار : بناء الجملة الاسمية (دراسة في عوارض التراكيب) ، مكتبة الآداب ، القاهرة ط ١ ، ٢٠١٦ م .
- ١٨ - محمد أحمد خضير : التركيب والدلالة والسياق ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م .
- ١٩ - محمد حماسة عبد اللطيف : بناء الجملة العربية ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م .
- ٢٠ - _____ : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، مكتبة أم القرى الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- ٢١ - _____ : النحو والدلالة ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م .
- ٢٢ - محمد عبد المطلب : جدلية الأفراد و التركيب ، لونجمان ، الجيزة ، ط ١ ، ١٩٩٥ م

- ٢٣- محمد محمود أبو حسين : مستوى التراكيب النحوية في ضوء علم اللغة الحديث ، دار النابعة طنطا ، ط ١ ٢٠١٥ م ، (جزءان) .
- ٢٤ - محمود نحلة : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١١ م
- ٢٥ - _____ : مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١٥ م .
- ٢٦ - مختار بولعراوي : جدلية اللفظ والمعنى في التراث النقدي العربي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ٢٠٠٩ م .
- ٢٧ - مهدي المخزومي : في النحو العربي (نقد و توجيه) ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط ٢ ١٩٨٦ م .
- ٢٨ - ميشال زكريا : الألسنية التوليدية والتحويلية و قواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م .
- ٢٩ - _____ : الألسنية (علم اللغة الحديث : المبادئ والأعلام) المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ط ٢ .
- ٣٠ - نعيم عبد الغني : تفاعل المفردات مع الوظائف النحوية (دراسة في بناء الجملة القرآنية) ، دار النابعة للنشر والتوزيع ، طنطا ، ط ١ ، ٢٠١٥ م .
- ٣١ - ابن هشام : شرح قطر الندى ، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) المكتبة العصرية بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ م .
- ٣٢ - _____ : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩١ م .

الحواشي السفلية

- (i) محمود نحلة : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١١ م ، ص ٥٩ و ص ٦٠ .
- (ii) ينظر : خالد إسماعيل حسان : المعنى النحوي والمعنى الدلالي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م ، ص ٦١ .
- (iii) الجرجاني : دلائل الإعجاز ، (تحقيق محمد وفايز الداية) ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ٢٠٠٧ م ، ص ١٠١ .
- (iv) ميشال زكريا : الألسنية (علم اللغة الحديث : المبادئ والأعلام) المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م ، ص ٢١٢ و ص ٣١٤ .
- (v) فرق الدكتور تمام حسان بين التراكيب و المركبات ف " المقصود بالتراكيب : الجمل ، و بالمركبات : الألفاظ المركبة كالمركب المزجي والوصفي والإسنادي والعددي والإضافي والاتباعي ... إلخ " ينظر : روبرت دي بوجراند : النص والخطاب والإجراء ، (ترجمة : تمام حسان) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ م ، هامش المترجم ، ص ١٥٦ .
- (vi) السابق : مقدمة المترجم ، ص ٤ .
- (vii) فخر الدين قباوة و كمال قادري : التركيب النحوي بين القدماء و المحدثين ، مجلة بحوث جامعة حلب ، ع ١٣ ١٩٨٨ م ص ١١١ .
- (viii) محمد محمود أبو حسين : مستوى التراكيب النحوية في ضوء علم اللغة الحديث ، دار النابعة ، طنطا ، ط ١ ، ٢٠١٥ م ، ج ١ ص ٣١ .

(ix) ابن هشام : شرح قطر الندى ، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ م ، ص ٨٧

(x) للتفصيل ينظر : فخر الدين قباوة و كمال قادري : التركيب النحوي بين القدماء و المحدثين ، ص ١٢٦ ، وينظر : محمد محمود أبو حسين : مستوى التراكيب النحوية في ضوء علم اللغة الحديث ، ج ١ ، ص ٣٢ : ص ٣٦ .

(xi) رانيا فوزي عيسى : في التراكيب العربية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٦ م ، ص ١٧ و ص ١٨ .

(xii) " ولا شك في أن مفهوم (العلاقة) يختلف عن مفهوم (الضم) الذي توضع فيه الألفاظ بشكل عفوي اتفاقي ، قد لا يؤدي إلى فائدة دلالية ... " ، نقلًا عن : محمد عبد المطلب : جدلية الأفراد و التركيب ، لونجمان ، الجيزة ، ط ١ ، ١٩٩٥ م ، ص ١٣٤ .

(xiii) محمد حماسة عبد اللطيف : بناء الجملة العربية ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م ، ص ١٩

(xiv) روبرت دي بوجراند : النص و الخطاب و الإجراء (ترجمة : تمام حسان) ، ص ٨٨ .

(xv) ابن جني : الخصائص ، (تحقيق محمد علي النجار) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١١ م ج ١ ، ص ١٨ ،

(xvi) ابن جني : الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٣ .

(xvii) الزمخشري : المفصل في علم العربية ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م ، ص ٨ .

(xviii) فاضل السامرائي : معاني النحو ، دار الفكر ، عمان ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م ، ج ١ ، ص ١١ : ص ١٤ .

(xix) تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبناها ، دار الثقافة ، المغرب ، ١٩٩٤ م ، ص ١٦ .

(xx) مهدي المخزومي : في النحو العربي (نقد و توجيه) ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م ، ص ٣٣ و ص ٣٤ .

(xxi) فكري النجار : بناء الجملة الاسمية (دراسة في عوارض التراكيب) مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١٦ م ، ص ٤٦ ،

(xxii) ينظر : محمد حماسة عبد اللطيف : بناء الجملة العربية ، ص ٣١ .

(xxiii) سعد مصلوح : الأسلوب (دراسة لغوية إحصائية) ، دار البحوث العلمية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٠ م ، ص ٣ .

(xxiv) مهدي المخزومي : في النحو العربي (نقد و توجيه) ، ص ٣١ .

(xxv) ينظر : محمد حماسة عبد اللطيف : بناء الجملة العربية ، ص ٨٧ و ص ٨٨ .

(xxvi) إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠١٠ م ، ص ٢٥١ .

(xxvii) ينظر : سيبويه : الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٨ م ، ج ١ ، ص ٢٣ .

(xxviii) ينظر : محمد حماسة عبد اللطيف : بناء الجملة العربية ، ص ٣٢ : ص ٣٨ .

(xxix) ينظر : محمد حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م ، ص ٢٣ .

(xxx) محمد عبد المطلب : جدلية الأفراد والتركيب ، ص ٢٠٤ .

(xxxix) مختار بولعراوي : جدلية اللفظ والمعنى في التراث النقدي العربي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م ، ص ٢٩٩ .

(xxxix) محمد أحمد خضير : التركيب والدلالة والسياق ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م ، ص ٧ .

(xxxix) نعيم عبد الغني : تفاعل المفردات مع الوظائف النحوية (دراسة في بناء الجملة القرآنية) ، دار النابعة للنشر والتوزيع طنطا ، ط ١ ، ٢٠١٥ م ، ص ٣٠ .

(xxxix) ينظر : محمد عبد المطلب : جدلية الأفراد والتركيب ، ص ١٣٤ و ص ١٦٠ .

(xxxix) ينظر : خالد إسماعيل حسان : المعنى النحوي والمعنى الدلالي ، ص ١٠١ .

(xxxix) محمد حماسة عبد اللطيف : النحو و الدلالة ، ص ١٤٣ .

(xxxix) مختار بولعراوي : جدلية اللفظ والمعنى في التراث النقدي العربي ، ص ٣٤٦ و ص ٣٤٧ .

(xxxix) محمد عبد المطلب : جدلية الأفراد والتركيب ، ص ١٥٣ و ص ١٥٤ .

(xxxix) عزة حسين غراب : التعبيرات الاصطلاحية في القرآن الكريم (دراسة في التراكيب والدلالة) ، ص ٩٠ .

(xl) مختار بولعراوي : جدلية اللفظ والمعنى في التراث النقدي العربي ، ص ٣٥١ .

(xli) الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ١٢٨ .

(xlii) محمد عبد المطلب : جدلية الأفراد و التركيب ، ص ١٥٦ و ص ١٥٧ .

(xliii) استفادت الباحثة في الإشارة إلى هذه التصنيفات بما جاء مفصلاً عن : فكري النجار : بناء

الجملة الاسمية (دراسة في عوارض التراكيب) ، ص ٤١ : ص ٧٥ .

(xliv) رصد التهانوي في كشافه أربعة تصنيفات للجملة ، الأول إلى اسمية وفعلية وظرفية وشرطية ، والثاني إلى خبرية وإنشائية والثالث إلى صغرى وكبرى ، والرابع إلى لها محل من الإعراب وليس لها محل ، ينظر : ج ١ ، ص ٥٧٦ : ص ٥٨٢ .

(xlv) ينظر : ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) ، المكتبة العصرية بيروت ، ١٩٩١ م ، ج ٢ ، ص ٤٣١ ما بعدها .

(xlvi) ينظر : مهدي المخزومي : في النحو العربي (نقد و توجيه) ، ص ٣٩ : ص ٤٩ .

(xlvii) ينظر : تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص ١٠٣ .

(xlviii) ينظر : السابق : ص ١٢٤ .

(xlix) ينظر : إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، ص ٢٥٩ : ص ٢٧٥ .

(l) برجستراسر : التطور النحوي للغة العربية (ترجمة رمضان عبد التواب) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٤ ، ٢٠٠٣ م ، ص ١٣٢

(li) السابق : ص ١٢٥ .

(lii) ينظر : محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، مكتبة أم القرى ، الكويت ط ١ ، ١٩٨٤ م ، ص ٦٠ : ص ١١٠

(liii) ينظر : ميشال زكريا : الألسنية التوليدية والتحويلية و قواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ، المؤسسة الجامعية بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م ، ص ١٠٨

(liv) ينظر : شوقي ضيف : تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، د.ت ص ١٩٤

(iv) ينظر : محمود نحلة : مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١٥ م ، ص ٢٠ : ص ٢٣ .

(vi) ينظر : محمود نحلة : مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، ص ٢٣ .